الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام
E/ESCWA/16/4/Add.1/Rev.1
(Arabic only)
٦ تموز/يوليو ١٩٩٢
ARABIC
الأصل: بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

الدورة السادسة عشرة
٣٠ آب/اغسطس - ٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢
عمّان

البند ٥(ب) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة

متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها الخامسة عشرة

'١' القرار ١٦٥ (د-١٥) بشأن البيئة والتنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

92-0431

١- أكدت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في تقريرها (A/42/427، المرفق) على ترابط العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها من العوامل المتصلة بالتنمية. وأعربت الجمعية العامة في معرض ترحيبها بتقرير اللجنة العالمية، عن اقتناعها بأن التنمية المستديمة يجب أن تصبح مبدءاً أساسيا تهتدي به الأمم المتحدة، والحكومات، والمؤسسات والمنظمات والشركات الخاصة (القرار ١٨٧/٤٢). وعلاوة على ذلك، اعتمدت الجمعية العامة ما يعرف بالمنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، باعتباره اطاراً واسعاً لتوجيه العمل الوطني والتعاون الدولي في السياسات والبرامج الرامية الى تحقيق تنمية سليمة بيئيا (القرار ١٨٦/٤٢).

٢- واستجابة لهذين القرارين، اتخذت الاسكوا قرارها ١٦٥ (د-١٥) المؤرخ في ١٨ ايار/مايو ١٩٨٩ الذي يؤيد مبدأ التنمية المستديمة.

٣- ودُعي الأمين العام التنفيذي بموجب الفقرات من ٢ الى ٥ من منطوق القرار، الى ما يلي:

'١' العمل على مراعاة الاعتبارات البيئية كافة في تنفيذ برنامج عمل الاسكوا ولاسيما في مجالات الزراعة والصناعة والنقل والموارد الطبيعية والطاقة والتنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية؛

'٢' تولّي أعمال التحضير اللازمة، على المستوى الاقليمي، لوضع تقرير عن موقف الاسكوا، لعرضه على المؤتمر الذي ستعقده الامم المتحدة حول البيئة والتنمية في موعد أقصاه عام ١٩٩٢؛

'٣' النظر مع المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة، في امكانية أن يقوم البرنامج المذكور بتجديد دعمه المؤسسي للاسكوا من أجل تعزيز الجهود التي تبذلها اللجنة لمعالجة القضايا البيئية ذات الاولوية في المنطقة.

٤- ويناشد القرار كذلك كل المؤسسات التمويلية، والأجهزة والبرامج الاقليمية والدولية المعنية بالبيئة، أن تقدم الدعم المالي الى الاسكوا لتنفيذ مشاريع بيئية اقليمية ودون اقليمية ولتقديم المساعدة الى الدول الاعضاء في تحديد المشاكل البيئية وتحليلها ومتابعتها وتفاديها والتغلب عليها.

٥- وقبل أن تتم إعادة تنظيم الاسكوا مؤخرا، كانت الاهتمامات البيئية من اختصاص وحدات صغيرة للتنسيق البيئي. وكان على موظفي الامانة التنفيذية أن يراعوا البعد البيئي في أنشطتهم البرنامجية. ولكن في الممارسة الفعلية لم تكن هذه الجهود كافية نظراً لقلة الموارد من الموظفين في ذلك الوقت وسحب برنامج الامم المتحدة للبيئة لدعمه المؤسسي للاسكوا.

٦- أما الآن وفي ضوء قرارات الجمعية العامة التي تنص على اعطاء الاولوية لقضايا البيئة، وازاء تحديات التنمية المستديمة، فإن وضع منهج متماسك في مجال البيئة يعمل على استدامة التنمية، قد أصبح جانبا هاما جدا من جوانب عمل الاسكوا. ولتحقيق هذا الغرض، ستقوم الأمانة التنفيذية بما يلي:

(أ) اجراء البحوث وتشجيع اجرائها في مجال القضايا البيئية الحرجة ذات الأهمية الاقليمية والعالمية؛

(ب) اجراء تقييم شامل، قطري واقليمي، للقضايا البيئية واتخاذه أساسا لتقديم المساعدة الفنية الى بلدان منطقة الاسكوا في وضع سياساتها البيئية؛

(ج) تحديد القضايا البيئية الرئيسة على الصعيدين الاقليمي والقطري؛

(د) التنسيق مع المنظمات الاقليمية وأجهزة الامم المتحدة المعنية بالبيئة لضمان ادراج عنصري البيئة والاستدامة في خططها الاجتماعية-الاقتصادية؛

(هـ) تشجيع الجوانب البيئية في برامج الاسكوا ومراعاتها في صياغة المشاريع وتنفيذ البرامج.

٧- وأبدت معظم الشُعب الفنية في الاسكوا استجابتها، في تنقيح أنشطة برامجها الفرعية في الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ فأدخلت فيها مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة. أما برنامج البيئة الفرعي، فقد حدد بعض الاسباب الرئيسة لتعذر التنمية المستديمة، ولتدهور البيئة، ثم ادخل تعديلات على المواضيع التي ينصب عليها تركيز البرنامج بحيث تستجيب للبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل (الصادر عن المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية، القاهرة، ايلول/سبتمبر ١٩٩١)، وذلك مع اشارة خاصة الى عناصره المتعلقة بمختلف القطاعات.

٨- وقد بدأت شعبة الطاقة والموارد الطبيعية في الاسكوا عدداً من المشاريع، أو قامت بتصميمها أو رعايتها، لتشجيع استخدام الغاز الحيوي في الأجزاء الريفية من المنطقة. وأجري مشروع تجريبي في الثمانينات للبدء في استخدام تكنولوجيا الغاز الحيوي في إحدى قرى الريف لبيان كيفية استخدام فضلات الحيوانات لانتاج الطاقة اللازمة للطهو والانارة. واختيرت قرية تقع في الجزء الجنوبي من الجمهورية اليمنية لتكون موقعا لهذا المشروع التجريبي؛ وأصبح فيها الآن ٢١ جهازا للغاز الحيوي تخدم ٢٨ أسرة من أصل ٧٠ أسرة تقيم في القرية. وتشير الدراسات الأولية الى أن استخدام هذا المصدر المتجدد للطاقة قد أدّى، علاوة على تحسين مستوى المعيشة، الى تحسين المستويات الصحية المحلية نتيجة المواظبة على جمع فضلات الحيوانات من القرية، والتخفيف الى حد كبير من العبء الذي كانت تتحمله نساء القرية في جمع الحطب.

٩- وعملت الاسكوا بنشاط ايضا في مجال ترشيد استهلاك الطاقة وهو عنصر هام في مقترحات التنمية المستديمة. فقد روجعت كشوف الطاقة في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة في المنطقة وأسفر ذلك عن إصدار توصيات بترشيد استهلاك الطاقة. وتتضمن البحوث التي اجريت مؤخرا دراسات عن الطلب المنزلي على الطاقة في منطقة الاسكوا. وقدمت دراسة مفصلة عن الاستهلاك المنزلي للطاقة توصيات، في مجال السياسة العامة للطاقة، باتخاذ اجراءات يمكن أن تؤدي الى استهلاك الطاقة بصورة أكثر كفاءة في القطاع المنزلي، مع مراعاة النمو السكاني ومعدل التوسع العمراني.

١٠- ويعتبر تشجيع استخدام الغاز الطبيعي، وهو أنقى أنواع الوقود الهيدروكربونية عند احتراقها، جزءاً لا يتجزأ من الانشطة التي قامت بها مؤخرا شعبة الطاقة والموارد الطبيعية. وجرى لهذا الغرض تنظيم الندوة الأقاليمية لتطوير واستغلال الغاز الطبيعي وآفاق تسويقه حتى أوائل القرن الواحد والعشرين التي شارك في عقدها في دمشق كل من الاسكوا وبرنامج الامم المتحدة الانمائي والتي تم تنظيمها بالتعاون مع وزارة النفط والموارد المعدنية في الجمهورية العربية السورية في حزيران/يونيو ١٩٩٢. والغاز الطبيعي واحد من الموارد الهامة في منطقة الاسكوا، ومن المتوقع ان تزداد تجارته أقاليميا. وتناولت هذه الندوة قضايا تتعلق بالترويج لتجارة الغاز وباستخدامه في المنازل في المنطقة. ويتوقع أن تؤدي نتائج البحوث المعدة لهذه الندوة، سواء من داخل المنطقة أو خارجها، الى المساعدة في تشجيع التنمية المستديمة على الصعيد الأقاليمي.

١١- أما القضايا المتصلة بالبيئة، فمن المتوقع أن تظل محط اهتمام كبير في المنطقة، كما ستستمر الاسكوا، من خلال أعمالها، في دراسة شتى استخدامات الطاقة وما يصاحبها من آثار سلبية على البيئة. وسيكون هدف أعمال اللجنة في المستقبل هو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، سليمة بيئيا ومستديمة في المنطقة.

١٢- وبعد أن استعرضت الأمانة التنفيذية الانشطة البرنامجية للشُعب الفنية، كلفت شعبة البيئة والمستوطنات البشرية بوضع مشاريع تنفيذية بشأن التنمية السليمة بيئيا والمستديمة في منطقة الاسكوا. وتم وضع هذه المشاريع التي تمثل الاطار العام للأنشطة البرنامجية الفنية للجنة، ورُفعت الى المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية (القاهرة، ايلول/سبتمبر ١٩٩١) واعتُمدت كمشاريع لها أولوية في مجال التعاون الاقليمي.

١٣- وتتضمن هذه المشاريع التنفيذية والتشغيلية ذات الأولوية التي تتناول البيئة والتنمية، ما يلي:

(أ) ترشيد استخدام المياه؛

(ب) ترشيد استخدام مصادر الطاقة؛

(ج) التنمية الصناعية المستديمة والمناسبة بيئياً؛

(د) الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستديمة والمناسبة بيئياً؛

(هـ) التنمية المستديمة للمستوطنات البشرية؛

(و) التخطيط السكاني وخدمات الصحة العامة؛

(ز) إدخال الإعتبارات البيئية في خطط التنمية الوطنية؛

(ح) انشاء شبكة عربية للرصد البيئي.

١٤- ويرد سرد مفصل للعناصر المتصلة بأهداف هذه المشاريع، والجوانب التنفيذية لمراحلها القصيرة والطويلة الأجل، في تقرير اللجنة عن المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية، المقدم تحت البند ٦(ج) من جدول الأعمال.

١٥- وفي اطار قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩، واستجابة للفقرة ٣ من منطوق قرار الاسكوا ١٦٥ (د-١٥)، شرعت الاسكوا في اجراء اتصالات اقليمية لعقد المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية، على أمل أن تشارك فيه جميع البلدان الاعضاء في جامعة الدول العربية، وكانت الأهداف المنشودة من المؤتمر كما يلي:

(أ) النظر في الظروف البيئية في البلدان العربية وتحديد المعالم الايكولوجية التي تجري تنميتها بصورة مستديمة؛

(ب) التوصية باتخاذ تدابير معينة على الصعيدين الوطني والاقليمي لحماية البيئة وتحسينها عن طريق إدخال مفهوم الاستدامة في عملية التنمية؛

(ج) النظر في الاستراتيجيات الوطنية والاقليمية في ضوء القضايا البيئية الاقليمية والعالمية من أجل مناقشتها في مؤتمر الامم المتحدة العالمي المعني بالبيئة والتنمية (البرازيل ١٩٩٢)؛

(د) تشكيل موقف عربي موحد فيما يتعلق «بجدول الأعمال ٢١» وضمان خدمة الصالح العربي في مؤتمر البرازيل.

١٦- وقد اقيمت في الاسكوا أمانة للمؤتمر تحت رعاية الأمين العام التنفيذي، واستمر الحوار مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومع برنامج الامم المتحدة الانمائي بوصفهما منظمتين مشاركتين في رعاية المؤتمر.

١٧- وترد النتائج الرئيسة للمؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية وأعمال متابعته في اطار البند ٦(ج) من جدول الأعمال «أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة». ولكن، مما يذكر أن عدد المجتمعين في المؤتمر بلغ ٨٥ مندوبا عن

الحكومات العربية جميعا، وعددها ٢١ حكومة، و٤٠ مندوبا عن المنظمات الاقليمية والدولية، بالاضافة الى العديد من المنظمات غير الحكومية. وكان من الواضح ان المؤتمر يغطي عددا كبيرا من القطاعات، حيث إن معظم ممثلي الحكومات العربية الـ ٢١ كانوا من وزارات غير الوزارات المعنية بالبيئة في حد ذاتها.

١٨- وتضمنت الوثائق التي قدمت الى المؤتمر الوزاري ما يلي:

(أ) المنظور العربي عن البيئة والتنمية (E/ESCWA/ENVHS/1991/WP.1)؛

(ب) برنامج عمل للتنمية الملائمة للبيئة والقابلة للاستمرار في الدول العربية - وثيقة عمل (E/ESCWA/ENVHS/1991/WP.2A and 2B)؛ والبرامج التنفيذية المقترحة في مجال البيئة والتنمية في البلدان العربية - وثيقة عمل (E/ESCWA/ENVHS/1991/WP.2B).

(ج) البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل (E/ESCWA/ENVHS/1991/WP.3).

وشملت هذه الوثائق نبذة موجزة عن التقارير التي أعدتها الاسكوا عن القطاعات المختلفة.

١٩- وقد شارك في مناقشة مشروع البيان جميع وزراء البلدان العربية، والمراقبون وممثلو المنظمات العربية ووكالات وأجهزة الامم المتحدة. واختتم المؤتمر الوزاري أعماله في ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٩١ باعتماد البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل. وللحصول على مزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع الى ما تقدمت به الاسكوا في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمعروض على اللجنة في اطار البند ٦(ج) من جدول الأعمال.

وحدد المؤتمر المجالات التالية لكي تُتخذ فيها اجراءات مكثفة ولها أولوية عليا في مجال البيئة:

(أ) التنمية الملائمة، السليمة بيئيا؛
(ب) تشجيع ادارة البيئة؛
(ج) اقامة مستوطنات بشرية ملائمة بيئيا؛
(د) تنمية الموارد المائية والزراعية؛
(هـ) مكافحة التصحر وتنمية مناطق البادية؛
(و) استخدامات الطاقة؛
(ز) ادارة البيئة الصناعية والمواد الخطرة؛
(ح) حماية البيئة البحرية؛
(ط) حفظ التراث الطبيعي؛
(ي) التعليم وزيادة المشاركة الشعبية في برامج حماية البيئة.

٢٠- ويستمر التعاون في التطور بين الاسكوا وبرنامج الامم المتحدة للبيئة بفضل اجتماعات الامين العام التنفيذي للاسكوا والمدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة في جنيف في تموز/يوليو ١٩٨٩ وفي بغداد في ايار/مايو ١٩٩٠. وترد نتائج الاجتماع الذي عقد في تموز/يوليو ١٩٨٩ في مذكرة تفاهم وُقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ توضح مجالات الاولوية التي يجب تعزيز التعاون فيها، وهي كما يلي: (أ) التصحر؛ (ب) المياه، مع تركيز خاص على ادارة موارد المياه الجوفية المشتركة ادارة سليمة بيئيا؛ (ج) تخطيط البيئة والتنمية (مساعدة بلدان الاسكوا في ادراج عوامل البيئة بانتظام في عمليات التخطيط الانمائي وتنفيذها)؛ (د) البيئة والصناعة : التلوث الصناعي، وادارة النفايات الخطرة، وسياسات ترشيد استهلاك الطاقة والتخطيط له؛ (هـ) والتغير في المناخ واستنفاد طبقة الأوزون؛ (و) التوعية الجماهيرية (برنامج الانفتاح البيئي للنساء والشباب).

٢١- وفي هذا الصدد، قدم برنامج الامم المتحدة للبيئة دعمه المالي الى الاسكوا لتنفيذ المشاريع التالية:

(أ) خطة عمل وطنية لمكافحة التصحر وإعداد مشاريع للمتابعة في البحرين وعُمان والامارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية؛

(ب) تعزيز القدرات المحلية على الادارة والتخطيط في مجال البيئة في الاردن؛

(ج) مسح لانتاج المواد الضارة بطبقة الأوزون واستهلاكها في المنطقة؛

(د) تقييم الموارد المائية في منطقة الاسكوا باستخدام أساليب الاستشعار من بُعد.

٢٢- وباستثناء المشروع (أ) الذي تم تنفيذه باشتراك شعبة الزراعة في الاسكوا مع المكتب الاقليمي لغربي آسيا التابع لبرنامج الامم المتحدة للبيئة، تقوم بتنفيذ هذه المشاريع بخطى حثيثة الشعب الفنية المختصة في الاسكوا بعد التعطل الذي سببته حرب الخليج.

٢٣- وبالاضافة الى هذه الانشطة، شُكل فريق من الخبراء الاستشاريين من مختلف بلدان الاسكوا لإعداد تقارير فنية عن الابعاد البيئية للأنشطة الهامة لمختلف القطاعات في المنطقة. ولخصت أمانة المؤتمر هذه المجموعة من التقارير ووزعتها على جميع البلدان العربية، والمنظمات والادارات المعنية بالتنمية المستديمة في المنطقة؛ ودُعيت البلدان المعنية الى التعقيب على هذه التقارير فيما يتعلق بتشجيع التنمية المستديمة بأوسع معانيها في أنشطتها الاجتماعية-الاقتصادية. وكان من بين هذه التقارير، ما يلي:

(أ) الموارد البحرية والساحلية، والتوسع العمراني، والمستوطنات البشرية؛

(ب) الموارد المائية، وادارة السواحل، والبيئة؛

(ج) قضايا البيئة في القطاع الزراعي والانتفاع بالموارد الطبيعية على المدى الطويل؛

(د) منظور البيئة في البلدان العربية: الوضع الحالي وآفاق المستقبل؛

(هـ) البيئة ودور المرأة العربية؛

(و) استراتيجية اقليمية للتنمية السليمة بيئيا والمستديمة؛

(ز) مشاريع التنمية المستديمة في مختلف القطاعات في البلدان العربية.

٢٤- لما كانت الاسكوا تتناول القضايا البيئية على نطاق واسع، نطاق يتراوح بين التصحر، وتقييم الموارد المائية، وظاهرة الاحتباس الحراري المرتبطة باستنفاد طبقة الاوزون، وتعمل على تحسين البرامج والمشاريع وتحسين تنفيذها، فإنها، في الوقت نفسه، تبذل جهدا خاصا للتوفيق بين الآراء المختلفة للبلدان الاعضاء فيما يتعلق بشتى القضايا التي تغطي عدة قطاعات، وتعمل كذلك على تحسين إدماج هذه الاعتبارات في برنامج عملها.

٢٥- وتشدد الأمانة التنفيذية على أن التعاون في مجال البيئة هو إحدى الأولويات في منطقة الاسكوا وفي جميع البلدان العربية، ولاسيما من حيث وضع السياسات البيئية الاقليمية، ولذلك فهي تعتزم، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، ان تعقد اجتماعات تهدف الى تكثيف الجهود الرامية الى حماية البيئة في المنطقة العربية وتحسينها وذلك في اطار الاولويات التي تم تحديدها في البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل.